



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري (بنغلاديش)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ز) السلع الأساسية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (A/58/15 (part I-V)،
A/58/154، 204، 301 و 414 و A/C.2/58/9)

(ز) السلع الأساسية (A/58/204 و 401)

١ - الرئيس: دعا رئيس الجمعية العامة إلى إلقاء كلمة في اللجنة في إطار البند ٩١ (ز) طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٥٨ بشأن فريق النقاش المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢ - السيد هونتي (سانت لوسيا)، رئيس الجمعية العامة قال إن تقرير اجتماع الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بمسائل السلع الأساسية (A/58/401) وتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين (A/58/15 (Part V)) قدّم مساهمات قيّمة إلى مداولات فريق النقاش المفتوح باب العضوية. كما أن رئيس اللجنة الثانية أكد في ملاحظاته الاستهلاكية في الاجتماع الصلة بين تلك المفاوضات والبند ٩١ (ز).

٣ - وذكر إن اجتماع الأشخاص الرفيعة المستوى قدّم ١٥ توصية للأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة وخمس توصيات ذات أولوية عليا على النحو الوارد في الفقرة ٥ من التقرير وقد أوضحت المناقشة أن قضية السلع الأساسية قضية قيّمة وجديدة على السواء. وأكد فريق النقاش المفتوح باب العضوية حالة الاعتماد "القديم" لكثير من البلدان النامية على قلة من السلع الأساسية والأثر العميق لأداء أسواق السلع الأساسية على وضعها الاقتصادي. وكان من الأهمية

الفائقة بذل جهود متزايدة لحل المشاكل المرتبطة بأسواق السلع الأساسية: حيث يتمثل مفتاح هذا كله في تحسين عنصر التنافس وترقية المشاركة في سلاسل العرض العالمية.

٤ - وقد تم تحديد ثمانية عناصر "جديدة": فأولاً هناك السلع الأساسية والتنمية المستدامة، حيث من اللازم وتوافر نظام للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية بالنسبة للتنمية المستدامة، وثانياً السلع الأساسية والأهداف الإنمائية للألفية: لأن بلوغ الأهداف سيظل تحدياً مستمراً في ضوء فرط اعتماد بعض البلدان على سلعة أساسية وحيدة للتصدير وثالثاً السلع الأساسية وتقليل المشاركين في الأسواق: باعتبار أن أسواق السلع الأساسية لمعظم البلدان النامية شهدت انخفاضاً كبيراً في عدد المشاركين بما يترتب على ذلك تقوية مركز الشركات المتعددة الجنسيات ورابعاً السلع الأساسية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: مبادرة تخفيف الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتوقف بصورة أساسية على توافر تنبؤات دقيقة بإيراداتها الوطنية المتأتية من صادراتها من السلع الأساسية وخامساً السلع الأساسية ومنظمة التجارة العالمية: فلا يشمل برنامج عمل الدوحة سوى فقرة واحدة بشأن السلع الأساسية كما أن المؤتمر الوزاري في كانكون لم يناقش سوى مادة وحيدة للسلع الأساسية وهي القطن. وسادساً السلع الأساسية ومواطن الضعف: يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جاهداً من أجل التوصل إلى تعريف لمواطن الضعف وقد يكون من العناصر الرئيسية في هذا الصدد هو الانكشاف أمام الحقائق الهيكلية في أسواق السلع الأساسية وسابعاً السلع الأساسية والدول النامية الجزرية الصغيرة حيث أن اعتماد كثير من هذه الدول على سلعة تصدير أساسية وحيدة يشكل عاملاً جوهرياً وثامناً السلع الأساسية الجديدة حيث أن هذه "السلع الأساسية" يمكن أن تشمل حالياً المنتجات والخدمات الصناعية ومن

تسعى إلى ترجمة النتائج التي توصّل إليها الفريق إلى قرارٍ تتخذه ويمكن من ثم تنفيذه.

٧ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/58/414) ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير اجتماع الشخصيات المستقلة الرفيعة المستوى المعني بقضايا السلع الأساسية (A/58/401) فقال إن التدفقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد أهميتها باطراد. بما نجم عنه تعزيز دور البلدان النامية في التجارة العالمية وفي مجال التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا أمر واضح يتجلى في المقاومة المتزايدة التي أبدتها الاقتصاد الآسيوي إزاء الصدمات الخارجية حتى برغم أن عديداً من البلدان الآسيوية تفيد من الطلب على الواردات في بعض البلدان المتقدمة. وتتمتع آسيا بأسس سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وقد عززت التجارة مع القارة حيث تصبح الصين سوقاً رئيسية للواردات من البلدان الآسيوية الأخرى بل وقاطرة للنمو الآسيوي. ومع ذلك فلا تزال هناك مشاكل ترتبط بالافتقار إلى التوافق بين نظام التجارة العالمي والنظام النقدي والمالي إذ أن النظام التجاري لا يستطيع وحده أن يحل مشاكل النظام الاقتصادي.

٨ - ومضى يقول إن الدرس المهم الذي يمكن استقاؤه هو تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي عام ٢٠٠١ كانت البلدان النامية قد اعتمدت على أسواق البلدان المتقدمة في حدود نحو ٥٧ في المائة من صادراتها بينما كانت في الوقت نفسه تشكل ٤٨ في المائة من الصادرات اليابانية ونحو ٤٣ في المائة من صادرات الولايات المتحدة. وسيكون للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في مراكش في شهر كانون الأول/ ديسمبر، أهميته الفائقة في هذا الصدد، فالأمر يقتضي نظاماً تجارياً متعدد الأطراف من جانب البلدان

ذلك مثلاً رقائق الحاسوب ومقدمي خدمات السلع الأساسية.

٥ - وأوضح أن فريق النقاش المفتوح باب العضوية أشار أيضاً إلى طرق جديدة يمكن من خلالها دعم التعاون على المستوى الحكومي الدولي من أجل مواجهة التحديات ولاحظ أن البلدان النامية لا تستطيع بمفردها حل المشاكل الناجمة عن عوامل القصور في الأسواق العالمية، وأن الحلول العملية في هذا الصدد تقتضي اتخاذ إجراءات من جانبفرادى البلدان إضافة إلى إجراءات مشتركة من جانب المستهلكين والمنتجين على السواء. على أن مقترحات الإجراءات المتخذة مستقبلاً تشمل إشراك نطاق واسع من المنظمات الدولية حيث ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تستأنف مفاوضات الدوحة وتولي اهتماماً خاصاً للقطن وغيره من السلع الأساسية في حين أن صندوق النقد العالمي ينبغي أن يعالج أمر الصلة بين برامج التكيف الهيكلي والسلع الأساسية أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فينبغي أن يفحص أمر الحاجة إلى تعزيز مبادرات بناء القدرات والترابط بين التنمية الوطنية والسوق العالمية مع إنشاء شراكات جديدة متعددة الأطراف فيما بين أصحاب المصلحة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي يجب أن يغطي مسائل الاعتماد على السلع الأساسية فيما ينبغي دمج محور السلع الأساسية ضمن الإجراءات المتخذة في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي مع فرادى شركات السلع الأساسية وروابطها التجارية.

٦ - وخلص إلى إن فريق النقاش المفتوح باب العضوية أكد على ضرورة تخصيص المزيد من الموارد للأعمال المبذولة بشأن السلع الأساسية مع ضرورة تعزيز شفافية هذه المسألة. كما أن تنفيذ برنامج عمل شامل من جانب جميع الأطراف أمر جوهري في هذا الصدد. ويتبقى على اللجنة الثانية أن

إنمائية حرجة في البلدان النامية وهذا هو محور التركيز فيما يستعد الأونكتاد لعقد مؤتمره القادم حيث يجب معالجة المفاوضات التجارية وقيود العرض سواءً بسواء. وإذا ما تسنى تنفيذ برنامج عمل الدوحة فلسوف تُرسي بذلك العناصر اللازمة لتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف وغير تمييزي على النحو الذي دعا إليه إعلان الألفية.

١٢ - ونظراً لأن كل طرف لديه الكثير مما يخسره إذا ما فشل برنامج العمل، فمن الحكمة التعامل مع نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، لا على أنه هدف لم يتحقق بل على أنه فرصة لاستعراض دقيق للحقائق المطروحة. وفي هذا الشأن سلط الأضواء على الحاجة إلى معالجة قيود العرض وكفالة تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تنويع قدراتها الإنتاجية معرباً عن اقتناعه بأن تقاعس عدد من البلدان عن المشاركة الكاملة في المفاوضات ينبع من حقيقة وعيها بأنها ليست قادرة على التنافس ولا تملك آفاقاً لتغيير وضعها في الأجل القصير ومن ثم لا يتسنى لها أن ترى إمكانية التوصل إلى حلول لأزماتها من خلال المفاوضات التجارية.

١٣ - وخُصص إلى القول بأن الأونكتاد ملتزم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ومن خلال ما يجريه من بحوث وتحليل للسياسات وبناء توافق الآراء على أساس حكومي دولي وتقديم المساعدات التقنية وأنشطة تنمية القدرات فهو يسعى إلى أداء دور تكميلي فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة.

١٤ - السيد شازوكنغ (رئيس الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية): أشار باختصار إلى تقرير مجلس التجارة والتنمية بشأن دورته التنفيذية الثلاثين (A/58/15 (Part I)، فقال إن المجلس ركز على تحديد العناصر الأساسية لتحسين النهج الحالي المتبع إزاء تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نمواً.

النامية ليكون ملاذاً لها ولكن في ضوء "الاندماج الأعمق" المفترض حدوثه للنظام ضمن مجالات أخرى فهو يؤثر كذلك على الخيارات الجوهرية للسياسات الإنمائية. كما أن مشاركة البلدان النامية في الترتيبات التجارية على الصعد الإقليمية والثنائية لم تقلل من أهمية النظام المتعدد الأطراف بالنسبة لها إذ أن لا بديل لها عن هذا النظام من أجل تحقيق توازن حقيقي وصولاً إلى نظام مفتوح وغير تمييزي.

٩ - كذلك فالبلدان المتقدمة النمو بحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف بطرق شتى. وحتى لو لم توجد البلدان النامية، فإن النظام، وبالذات آلية تسوية المنازعات المستخدمة ضمن إطاره، سيظل لازماً بالنسبة للبلدان المتقدمة. ولا يمكن تحقيق الأهداف الهامة مثل الاتفاق على الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الصناعية إلا ضمن النظام المتعدد الأطراف الذي يتيح هذا الأمر للبلدان الصناعية.

١٠ - وأياً كان الإحباط الذي يستشعره أعضاء منظمة التجارة العالمية إزاء قصور التقدم في برنامج عمل الدوحة، فالأمر ما برح يستلزم اتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد كانت الدوحة معلماً بارزاً في تطور النظام، فلأول مرة منذ السبعينيات، تم التعهد بإجراءات محدّدة لوضع التنمية محوراً للاهتمامات ولاتباع جادة الإنصاف إزاء الشركاء المحرومين في التجارة العالمية. ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح البرنامج وهذا هو ما أدى إلى جعل المفاوضات تتسم بمزيد من الأهمية.

١١ - وأوضح أن التوصل إلى نتيجة ناجحة أمر يتم بالتأكيد لمصلحة البلدان المتقدمة. وفيما يرجح استقرار نمو الطلب في بعض منها فإن البلدان النامية تشكل مستودعاً شاسعاً لطلب غير مستغل بعد. ومن شأنه أن يكفل قوة دفع متزايدة لنمو التجارة الدولية وإن كان ذلك سيقضي توظيف استثمارات طائلة بواسطة المجتمع الدولي لبناء كتلة

١٧ - وأوضح أن المجلس أحاط علماً بتقرير الشخصيات الرفيعة المستوى في اجتماعهم المعني بقضايا السلع الأساسية (A/58/401) وقد أحاله على الجمعية العامة للنظر فيه واتخذ مقررًا يضم الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني للأونكتاد. كما أحاط علماً بتقرير من أمانة الأونكتاد يتدارس أثر التدهور في السنوات الثلاث الأخيرة الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب.

١٨ - وفيما يتصل بالعملية التحضيرية لعقد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، فقد أنشأ المجلس اللجنة التحضيرية المفتوحة باب العضوية التي عقدت بالفعل أول اجتماعاتها فيما تتواصل مشاوراتها في إطار المجموعات الإقليمية استعداداً لدورة لتبادل الأفكار من المقرر أن تبدأ يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال العملية التحضيرية ثم خلال المؤتمر ذاته سوف تعقد سلسلة من الفعاليات المتوازية بما في ذلك منتدى للمجتمع المدني بما يتيح للمجتمع المدني الإعراب عن آرائه.

١٩ - السيد شودري (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية النامية الصغيرة) وقال: إن التطورات التي تطرأ على نظام التجارة الدولية أمور جوهرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وما أسفر عنه المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون ليس بحاجة إلى النظر إليه على أنه نهاية الطريق. فقد نجم تطور إيجابي في كانكون متمثلاً في نشوء عدد من التحالفات والائتلافات التي نشأت على أساس قضايا فيما بين البلدان النامية كما أن ثمة تطوراً إيجابياً آخر ويتمثل في تفعيل نشاط المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام من الشمال والجنوب على السواء مما أضاف بعداً جديداً إلى مسار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي إيلاء الاهتمام للمجموعة الشاملة من المقترحات التي

فقد اعترف بالذات بأن أقل البلدان نمواً تحتاج، بدعم من الشركاء الإنمائيين، إلى النظر في توجيهات السياسة العامة التي جرت التوصية بها في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢. كما أكد أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين قدرات العرض وترشيد إمكانات العرض.

١٥ - وفي إطار عرضه تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين (A/58/15 (Part V))، قال إن المجلس ناقش الآثار المترتبة على الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي والآفاق المتاحة في الأجل القصير. وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، تدارس الأنشطة التي يبذلها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً والأثر المتوقع أن ينجم عن المبادرات المتخذة مؤخراً في مجال الوصول التفضيلي إلى الأسواق. وفي إطار مناقشة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لاحظ المجلس أن نصيب تلك المنطقة من التجارة الدولية هبط إلى ٢ في المائة فقط خلال السنوات العشرين الأخيرة. كما نظر كذلك في العوامل المسؤولة عن الانخفاض وطلب إلى أمانة الأونكتاد تحديد الإمكانيات التي تتيح مزيداً من التوسع في التجارة البيئية داخل المنطقة. وخلص إلى أن الجهود المبذولة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تحتاج إلى تكميلها من خلال تحسينات يتم إضافتها على عملية تطبيق مبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وطرح المزيد من الموارد من أجل ردم هوة الاستثمار.

١٦ - كما استعرض التطورات والقضايا في ما بعد برنامج عمل الدوحة بما في ذلك نتيجة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، على النحو الذي ترد به في الوثيقة TD/B/50/8. وقد اتفقت الوفود على أنه فيما لا يلوح بديل أفضل عن نظام التجارة المتعدد الأطراف من أجل تعزيز الأهداف الواردة في إعلان الألفية، فلا ينبغي للتجارة ولا المفاوضات التجارية أن تصرفا الأنظار عن المشاكل الإنمائية العاجلة.

البلدان غير الساحلية في كانبكون كان له أثره الكبير في إثارة مسألة الوصول إلى الأسواق أمام منتجات تلك البلدان.

٢٣ - وفيما يتعلق بالدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن آفاق تجارتها الدولية وتنميتها تواجه صعوبات كأداء في واقع الأمر. ومن ثم فمن الجوهرى إيلاء معاملة خاصة وتفضيلية لهذه البلدان وخاصة فيما يتعلق بسبل الوصول التفضيلية لمنتجاتها إلى الأسواق.

٢٤ - أما أشد البلدان استضعافاً فمن المحتمل مشاركتها على نحو متزايد وشفاف في عمليات صنع القرار وقد جاء انضمام كمبوديا ونيبال إلى منظمة التجارة العالمية بوصفهما أول بلدين من أقل البلدان نمواً يقومان بذلك، ليشكل خطوة مهمة نحو كفالة الطابع العالمى للمنظمة المذكورة. وبالنسبة إلى عملية انضمام سائر أقل البلدان نمواً فإن التنفيذ الصادق للقرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية أمر لازم من أجل انضمامها.

٢٥ - وذكر أن قضية السلع الأساسية تكمن في صميم التجارة والتنمية لأشد مجموعات البلدان استضعافاً. فالأثر السلبي الناجم عن تدهور أسعار السلع الأساسية على مبادرة تخفيف الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعلى جهود التنويع في أقل البلدان نمواً يستحق اهتماماً عميقاً. وفي هذا الشأن أعرب عن رغبته في التعبير عن خيبة أمله الشديدة إزاء حقيقة أن تقرير اجتماع الشخصيات الرفيعة المستوى المعنى بقضايا السلع الأساسية (A/58/401) لم يعكس على الإطلاق المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول النامية الجزرية الصغيرة. وسوف يكون مهماً لتلك البلدان وللمكتب أيضاً معرفة السبب في ذلك فضلاً عن ضرورة تصحيح هذا القصور. وفي إطار استكشاف إمكانيات قيام شراكة جديد بين الحكومات ودوائر الأعمال الخاصة ورابطات المنتجين

تمت صياغتها إلى أساس اتفاقات محدّدة من جانب البلدان النامية بما في ذلك المجموعة الأفريقية وأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز وتفعيل المعاملة الخاصة والمختلفة.

٢٠ - وفي إطار عملية إعادة بدء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ينبغي التسليم بوضوح بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمسألة منح معاملة خاصة ومختلفة إلى أشد البلدان استضعافاً، كما أن من المهم إتاحة سبل الوصول إلى الأسواق أمام أقل البلدان نمواً. وقال إن مكتبه يثني على مبادرة الاتحاد الأوروبي وعنوانها "كل شيء ما عدا الأسلحة" وعلى وثيقة الولايات المتحدة بشأن النمو وإتاحة الفرصة أمام أفريقيا. وقال إن الحيز الزمني للوثيقة الأخيرة يحتاج إلى توسيعه من أجل أن يتاح للبرنامج مزيد من الاستقرار والرسوخ. كما أن جهود اليابان من أجل توسيع فرص الوصول إلى الأسواق أمام ما يكاد يكون جميع منتجات أقل البلدان نمواً جديدة بدورها بالتقدير.

٢١ - وأوضح أن العوامل المؤثر على قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة الكاملة من تفضيلات الوصول إلى الأسواق التي أتاحتها بلدان مجموعة الكوادر (كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة) لا تشمل فقط الافتقار إلى القدرات المحلية الأصيلة في أقل البلدان نمواً ولكن من بينها أيضاً الحواجز غير الجمركية والمعايير الصحية والمادية الصارمة وقواعد المنشأ المعقدة والمعونات المحلية التي تمنحها البلدان المتقدمة إلى منتجاتها أنفسهم.

٢٢ - وثمة مجال آخر يدعو إلى القلق العميق بالنسبة لمكتبه ويتمثل في مسألة مرافق المرور العابرة والهيكل الأساسية للنقل بحكم اتصالها بالتجارة والتنمية للبلدان النامية غير الساحلية. وقال إن برنامج عمل الماتي الصادر مؤخراً يُعالج هذه القضايا بطريقة عملية ومباشرة وأن الموقف المشترك الذي اتخذته

العام تطلب آراءها في هذه المسألة. ومعظم الدول أعربت عن الرأي بأن تطبيق تلك التدابير لا يتسق مع مختلف جوانب القانون الدولي ومع الجوانب الأخرى للتعاون الدولي. كما ساقبت بعض الحكومات أمثلة محددة لتطبيق تلك التدابير ضدها وأوردت وصفاً للأثر السلبي على اقتصاداتها.

٢٩ - السيد بن ملوك (المغرب): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن فشل مؤتمر كانكون الوزاري جاء دليلاً على الحاجة إلى نظام تجاري متوازن متعدد الأطراف يأخذ في اعتباره مصالح البلدان كافة. وأكد على ضرورة أن تضطلع البلدان المتقدمة بنصيبها من المسؤولية عن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. ولكن لن يكون بمقدورها الضغط من أجل تحرير التجارة في الجنوب إذا ما ظلت ترفض في الوقت نفسه فتح أسواقها أمام البلدان النامية. والوضع التعيس فيما يتعلق بالقطن يوضح أن سياسات البلدان المتقدمة لا تتسق مع الالتزامات التي كانت قد اضطلعت بها في عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة بما في ذلك مؤتمر مونتيري ومؤتمر جوهانسبرغ. أما البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها على منتج تصديري واحد أو اثنين فتجد نفسها وهي تدور في حلقة مفرغة يمكن أن تدمر جهودها الإنمائية حيث خسرت عائداتها لأنها لم تستطع زيادة صادراتها ومن ثم كان عجزها عن زيادة وارداتها أو سداد ما عليها من ديون فضلاً عن أن الاقتصاد العالمي يتضرر بأكمله من جراء معونات الدعم ونزعة الحمائية في البلدان المتقدمة.

٣٠ - إن هذا الفشل يمكن أن يعزى إلى مجموعة متنوعة من العوامل التي من بينها عدم الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لبرنامج عمل الدوحة وغياب أي اهتمام جاد بالقضايا الإنمائية وعدم التصدي لتنفيذ اتفاقات مراكش والافتقار إلى التقدم في المفاوضات الزراعية وعدم التوصل إلى توافق بين الآراء بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية. كما أن تقاعس

والتجار والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في مجال السلع الأساسية ينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً خاصاً للحالة السائدة في البلدان المذكورة أعلاه.

٢٦ - وأثنى على الأونكتاد لمتابعته المداولات التي تجري بواسطة مجلس التجارة والتنمية بشأن نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية فيما يتصل بالقضايا التي تواجه أقل البلدان نمواً مؤكداً على أن برنامج عمل الدوحة لا بد من مواصلته حالياً بمزيد من الفعالية. كما يلزم تزويد الصندوق المشترك للسلع الأساسية بمزيد من الموارد لتمكينه من توسيع دعمه الذي يتسم بفائدة قصوى إلى أشد البلدان استضعافاً.

٢٧ - وخُصص إلى القول بأن الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) سيتيح فرصة مهمة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية مؤكداً على أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن تستعد جيداً لهذا المؤتمر من أجل طرح جداول أعمالها على الاجتماع، فضلاً عن ضرورة أن ينظر المؤتمر القادم بكل جدية في اتخاذ إجراءات عملية لتوسيع فرص التجارة بين بلدان الجنوب وإتاحة أسواق للمنتجات الناشئة عن تلك البلدان ويمكن تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف شريطة المعالجة الواجبة لشواغل واحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٨ - السيد كينيورغ (المدير، مكتب السياسات والتخطيط في مجال التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية (A/58/301)، فقال إنه يضم ردود الدول الأعضاء على مذكرة شفوية موجهة من الأمين

السلع الأساسية باعتبار ذلك جزءاً من المفاوضات، مع الأخذ في الاعتبار الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد في هذا المجال إضافة إلى تقرير الشخصيات الرفيعة المستوى مع العمل بطريقة فعالة على معالجة مبادرة القطن التي اقترحتها بعض البلدان الأفريقية.

٣٣ - وتطرق إلى مسألة السلع الأساسية فلاحظ أن أكثر من ٣٠ بلداً نامياً بما في ذلك عدة بلدان من أقلها نمواً تعتمد على سلعة أساسية وحيدة لمعظم إيراداتها من العملات الصعبة العائدة من التصدير. وفي هذا الصدد أعرب عن الأسف إزاء الهبوط في أسعار السلع الأساسية الذي زاد من تفاقم المشاكل الأخرى باعتبار أن هذا الانخفاض ينبع أساساً من تحمة هيكلية حدثت في مجال السلع الأساسية ونجحت في بلدان الشمال حيث الزراعة تتمتع بمعونات دعم باهظة. وهذه الحالة أفادت ٣ في المائة من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة في قطاع تجهيز السلع الأساسية فيما نجم عنها آثار سلبية خطيرة بالنسبة للملايين من صغار الزُّراع في بلدان الجنوب الذين تعتمد دخولهم على تلك السلع الأساسية. وعلى ذلك فإن من مفاتيح القضاء على الفقر الأخذ بإدارة أفضل لقطاع السلع الأساسية الذي تعتمد عليه ثلاثة أرباع السكان الريفيين.

٣٤ - ولا غنى عن دعم أي مبادرة وكل مبادرة من شأنها تحسين حالة البلدان المصدرة للسلع الأساسية. ومن شأن تلك المبادرات أن تشمل تخفيضاً كبيراً للمعونات المتاحة في البلدان المتقدمة وأن تعزز سبل الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية وأن تكفل تقديم المساعدات المالية والتقنية للجهود الرامية إلى التنويع مع دعم المشاريع التي من شأنها تحسين نوعية السلع الأساسية وسبل تسويقها. ولا سبيل إلى استمرار منظمة التجارة العالمية في تجاهل قطاع السلع الأساسية. وأخيراً أعرب عن قلقه إزاء حقيقة أن

البلدان المتقدمة عن الوفاء بالتزاماتها بالتركيز على مصالح البلدان النامية أمر يهدد بالخطر النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣١ - وأكد على أهمية تقييم نتائج كانبكون وأن على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية مضاعفة جهودهم لتخطي اختلافاتهم والعمل على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى المجتمع الدولي أن ينطلق من أي تقدم أحرزه حتى الآن وخاصة فيما يتعلق بالإعلان المتصل بالاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة وطرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات التي تجري عن الخدمات، واعتماد مبادئ توجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية أما الهدف الأساسي فيجب أن يتمثل في الوصول إلى نتيجة متوازنة في كل قطاع بما يراعي مصالح البلدان كافة.

٣٢ - وأوضح أن نجاح مفاوضات ما بعد كانبكون سوف يتوقف إلى حد كبير على قدرة البلدان الأعضاء على أن تبث في ثانيا المضمون مفهوم التنمية المعتمد في الدوحة وهذا سوف يتطلب أموراً شتى من بينها التماس حل سريع للمشاكل والصعوبات المطروحة في تنفيذ بعض اتفاقات مراكش على النحو الذي جرت الموافقة عليه في الدوحة، وإنجاز استعراض لقواعد المعاملة الخاصة والمختلفة والتعجيل بالمفاوضات المتعلقة بالزراعة بما يؤدي إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإزالة جميع أشكال معونات دعم الصادرات والدعم الزراعي المحلي. كما سيقضي التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملبوسات وخفض وإلغاء التعريفات الباهظة والنظر في اتساق وانسجام السياسات النقدية والمالية والتجارية والتكنولوجية دعماً للتنمية، وتقديم مساعدات تقنية محددة إلى البلدان النامية بما يعزز إنتاجها وقدراتها التصديرية وتعويضها عن تآكل الأفضليات التجارية والنظر بجدية تامة في جميع جوانب

الأعمال التفضيلية للتجارة. بما يكفل أن تؤدي التجارة إلى تخفيف حدة الفقر. كما أن مجموعة البلدان غير الساحلية النامية تقدر الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني التي اقترحتها الأونكتاد على هذه البلدان معربة عن الأمل في أن يواصل الأونكتاد تزويدها بالموارد الكافية. بما يتيح لها الاضطلاع ببرنامجه عمله في هذا الشأن.

٣٧ - السيد هوانغ كسيكي (الصين): أعرب عن قلقه إزاء الزيادة في الحماية الدولية وتفاقم التوتر فيما بين البلدان الرئيسية في مجال التجارة فضلاً عن النكسة التي حدثت في كانكون مما أدى إلى سوء الحال فيما يتصل بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقال إن الحواجز غير الجمركية وارتفاع معونات الدعم الزراعية هي من بين الأسباب الرئيسية للاحتلالات الكبيرة في التجارة المتعددة الأطراف مما أدى إلى توسيع، بدلاً من تضيق، الهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب. وقد لعب النظام التجاري المتعدد الأطراف دوراً حيوياً في النمو الهائل في قيمة التجارة العالمية ومع ذلك فإن معظم البلدان النامية لا تحي المنافع الكاملة من وراء التجارة. ويرجع هذا أساساً إلى عدم تنفيذ الأحكام المتصلة بالمعاملة التفضيلية والمختلفة للصادرات الناشئة عن البلدان النامية تنفيذاً فعالاً. وينبغي أن تكون الزراعة هي القضية المحورية للجولة الجديدة للمفاوضات التجارية، كما يجب أن تتعهد البلدان المتقدمة التي تدفع معونات دعم زراعية عالية إلى مزارعيها بأن تلغي تدريجياً هذه المعونات. والصين من جانبها ألغت معونات دعم الصادرات عن كثير من المنتجات منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٨ - وفي الجولة الجديدة للمفاوضات، يجب إيلاء الاعتبار الخاص إلى الأعضاء الجدد الذين تتعرض حكوماتهم وصناعاتهم المشقة لضغوط هائلة من أجل إعادة الهيكلة ومن الحتم إنشاء نظام اقتصادي أكثر عدلاً وإنصافاً على الصعيد الدولي يأخذ في اعتباره مصالح غالبية البلدان، كما ينبغي

معظم البلدان المتقدمة قررت ألا تشارك في الحوار الدائر في الاجتماع الراهن ورأي أن رفضها المشاركة في الحوار وفي التبادل التفاعلي بين الآراء يشكل أحد دواعي القلق العميق باعتبار أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تنظر إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الساحة الاقتصادية بوصفه إحدى الأولويات.

٣٥ - السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان غير الساحلية النامية فقال إن برنامج عمل الماتي رسم في جملة أمور نهجاً لمساعدة البلدان غير الساحلية النامية فيما يتعلق بقضايا التجارة من خلال تبسيط وتوحيد معايير وإجراءات التجارة والجمارك. وقال إن المفاوضات الراهنة التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق أمام السلع الزراعية وغير الزراعية لا بد وأن تولي اهتماماً خاصاً للمنتجات الناشئة عن تلك البلدان وأن الاجتماع المعقود مؤخراً من جانب منظمة التجارة العالمية في كانكون أتاح للبلدان غير الساحلية النامية فرصة لصياغة موقف مشترك بشأن المفاوضات التجارية على أساس برنامج عمل الماتي. وقد أصدر وزراء ٢٩ من البلدان غير الساحلية النامية بلاغاً مشتركاً من خمس نقاط يسترون فيه الانتباه إلى احتياجاتها الخاصة.

٣٦ - وفي معرض ملاحظته أن أولويات البلدان النامية غير الساحلية تتمثل في تيسير سبل التجارة وإمكانات الوصول التفضيلي إلى الأسواق أمام منتجاتها دعا إلى توثيق عرى التعاون مع المجتمع الدولي ولا سيما مع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقال إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تأمل في استئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية بأسرع ما يمكن، وأن الشعار الذي يقول بأن التجارة هي قاطرة للتنمية لن يثمر شيئاً إلا في ظل نظام دولي للتجارة يكون مفتوحاً وعادلاً ومستنداً إلى قواعد وقائماً على أساس الإنصاف. وعلى الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الاضطلاع بدور أكبر لجعل الوصول إلى الأسواق من

ترحيب وفده ببدء العمل بنظام تجاري تفضيلي نسبي لأقل البلدان نمواً على النحو الذي سبقت الدعوة إليه في قمة الألفية.

٤١ - ومضى يقول إن قادة بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا وبلده وقّعوا وثائق تتعلق بإنشاء حيز اقتصادي مشترك يقصد به أمور شتى من بينها تحسين جهود التنسيق خلال عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومع الترحيب بعملية التكامل الجارية حالياً في أوروبا، فإن وفده يعارض استحداث خطوط تقسيم جديدة نتيجة انضمام جيران بلده الغربيين إلى الاتحاد الأوروبي وهذا يتصل أساساً بالدعم الحياتي لمنطقة كالينينغراد من الاتحاد الروسي مع أهمية إيلاء اهتمام إلى الأثر الذي يمكن أن ينجم نتيجة مزيد من توسيع الاتحاد الأوروبي على العلاقات التجارية والاقتصادية التاريخية بين الاتحاد الروسي والبلدان التي تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء ما حدث عندما توسّع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، فإن لبلده كل الأسباب لكي يتوخى حادة الحذر وعليه فهو يدعو إلى حوار بناء واسع النطاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن مجموعة معقدة من القضايا التي ينطوي عليها المزيد من التوسع في هذا الصدد.

٤٢ - السيد أكرام (باكستان): قال إن هناك تبايناً متزايداً ينمو بين ما تعتقده منظمة التجارة العالمية في موقع السوق وبين التحرير المتبادل وحقيقة العولمة غير المتكافئة. بما يفضي إلى مزيد من تهميش البلدان النامية التي لا تستطيع التنافس في حلبة لعبة غير متكافئة بل ووحشية للتجارة الدولية. ومن المؤسف أن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ركزت على التحرير في مجالات ذات أهمية أساسية للبلدان المتقدمة فيما أهملت الأهداف والآراء التي تبناها البلدان النامية.

٤٣ - وطرح أربع خطوات يمكن أن تساعد على انطلاقة استئناف جولة الدوحة فقال إن الخطوة الأولى تتمثل في

للمجتمع الدولي أن يتعلم من فشل اجتماع كانكون وأن يعالج أمر التجارة من منظور التنمية مع تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على التشوهات وأوجه الظلم في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومواصلة فتح الأسواق بما يعزز التطور الصحي للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٩ - السيد نيتريا (الاتحاد الروسي): قال إنه فيما يشعر وفده بانشغال عميق إزاء النكسة التي حدثت في كانكون فهو لا يرى في ذلك أزمة لا يمكن تخطيها فثمة بديل ممكن أمام منظمة التجارة العالمية. والتقدم الضئيل الذي تحقق خلال جولة الدوحة جاء مجرد أن ثبت أن النظام التجاري الدولي ما زال أبعد ما يكون عن الكمال وأن القواعد القائمة بحاجة إلى تحسّن لكي تضمن سبل الوصول المستقر والقابل للتنبؤ وغير التمييزي للسلع والخدمات من جميع البلدان بما في ذلك البلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية والتي تتفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً أن الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية وللنزعة الحمائية أمور لا غنى عنها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال فإن أنظمة مناهضة الإغراق ضد الصادرات الروسية كلفت الاقتصاد الروسي ٢,٥ بليون دولار سنوياً. ولما كانت التجارة الخارجية تشكل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لبلده وتشكل منطقة الجمارك الروسية سُبُع مجموع المناطق الجمركية لبقية العالم، فمن شأن انضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية أن يعزّز تلك المنظمة من أجل صالح أعضائها كافة.

٤٠ - وأوضح أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ما زال أولوية رئيسية للاتحاد الروسي ولسوف يتم في الأشهر القليلة القادمة جعل القوانين المحلية مسايمة لمقتضيات منظمة التجارة العالمية. كما أن بلده قام بالفعل بتخفيض الرسوم الجمركية وإعطاء معاملة تفضيلية للواردات من كثير من البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأعرب عن

مؤسسات بريتون وودز والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

ضرورة تحديد الأهداف التي يمكن أن تجعل من الدوحة "جولة للتنمية". وهي تشمل حلاً سليماً لقضايا التنفيذ المتعلقة إضافة إلى التزام بإلغاء التعريفات الباهظة وللزيادات في الحواجز الجمركية بوجه صادرات البلدان النامية والأخذ بنظام موجه نحو التنمية بشأن إجراءات مكافحة الإغراق وتعزيز الالتزامات الإنمائية المحددة في مجالات التجارة والديون ومجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا. ثانياً ينبغي النظر في منح البلدان النامية "مقدمة مجزية" لبناء الثقة في جولة الدوحة ويمكن أن يشمل ذلك وقفاً للإغراق وما في حكمه من التدابير التي تتم لغير صالح البلدان النامية المنخفضة الدخل إضافة إلى استجابة بناءً إزاء مبادرة القطن الأفريقية. وثالثاً يمكن طرح التزام واضح إزاء بناء القدرات في البلدان النامية بما يعزز قدراتها على توزيع صادراتها وتجارتها كوسيلة لدعم التنمية ومثل هذا الالتزام يمكن التدليل عليه من خلال إنشاء صندوق لبناء القدرات بمبلغ لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار ويتم تنفيذه بصورة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ورابعاً ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على عملية صنع للقرارات تتسم بمزيد من الشفافية والديمقراطية في منظمة التجارة العالمية. ومن ذلك مثلاً أن تنشأ مشاريع القرارات عن أعضاء منظمة التجارة العالمية وليس عن رؤسائها وأن تتم من خلال مفاوضات مفتوحة.

٤٤ - وتطرق إلى القضايا الأخرى التي ينبغي التصدي لها بصورة عاجلة ومنها استمرار تذبذب وهبوط أسعار السلع الأساسية واستعراض وتكييف السياسات الحالية المتصلة بالديون والتمويل من منظور أثرها على التوسع التجاري والتنمية في البلدان النامية وتخفيف حدة الفقر من خلال التجارة. وفي الحالة الأخيرة يتطلب الأمر تدابير موجهة للإفادة من التجارة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على أن يجري العمل في هذا المضمار بصورة مشتركة بين